

قانون رقم ١١٦ لسنة ٢٠٠٠

بربط موازنة هيئة قناة السويس

للسنة المالية ٢٠٠٠/٢٠٠١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت جملة موازنة هيئة قناة السويس للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ٧٨٦٦٥٠٠٠٠٠٠٠ جنية (فقط وقدره سبعة مليارات وثمانمائة وستة وستون مليوناً وخمسمائة ألف جنية) .

(المادة الثانية)

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ١١٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنية (فقط وقدره مليار ومائة وثمانون مليون جنية) موزعة كالاتى :

- أجور بمبلغ ٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنية .

- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٧٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنية .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ٧٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنية (فقط وقدره سبعة مليارات وأربعمائة مليون جنية) .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ٦٢٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنية (فقط وقدره ستة مليارات ومائتان وعشرون مليون جنية) منه مبلغ ٣٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنية فائض حكومة .

(المادة الخامسة)

قدرت الاستخدامات الرأسالية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ٤٦٦٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنية (فقط وقدره أربعمائة وستة وستون مليوناً وخمسمائة ألف جنية) موزعة كالاتى :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٣٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنية .

- تحويلات رأسالية بمبلغ ١٠٦٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنية .

(المادة السادسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٠/٢٠٠١ بمبلغ ٤٦٦٥٠٠٠٠٠٠ جنيهه (فقط وقدره أربعمئة وستة وستون مليوناً وخمسمائة ألف جنيهه) كلها إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأسيسات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزي المصري أو غيره من البنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٠ .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في غرة ربيع الأول سنة ١٤٢١ هـ

(الموافق ٤ يونية سنة ٢٠٠٠ م) .

حسنى مبارك

